الصباح الاقتصادية
12
العدد 2695 - السنة التاسعة
الخميس 19 جمادى الأولى 1438 - الموافق 16 فبراير 2017
Thursday 16 February 2017 - No.2695 - 9th Year

مؤكداً أن مجلس إدارة المؤسسة سيطلع على عرض حول مشروع «الجوارسك»

المرزوق: إنتاج الغاز الحر من أولويات مؤسسة البترول الكويتية

قال وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الكويتي المهندس عصام المرزوق إن انتاج الغاز الحر يعد من أولويات مؤسسة البترول الكويتية.

وأضاف المرزوق في تصريح للصحافيين على هامش مؤتمر ومعرض الكويت العالمي للصحة والسلامة والبيئة أن مجلس إدارة المؤسسة سيطلع على عرض حول مشروع (الجوارسك) لاتخاذ اجراءات من شأنها التحسين والاسراع في انتاج الغاز الحر.

وفيما يخص خصخصة بعض المشاريع النفطية قال ان مجلس الوزراء سيقر خطة الخصخصة لل25 عاما المقبلة وسيتم الإعلان عنها.

من جانبه قال وزير النفط والغاز في سلطنة عمان الدكتور محمد الرمحي إن أمن وصحة العنصر البشري في القطاع النفطي أصبح أولوية في العمل مشيرا الى أن بلاده لديها خبرات كبيرة في هذا المجال.

وأكد الرمحي في كلمته أهمية عامل الأمن والصحة والسلامة في بلاده مستعرضا عددا من الانشاءات التي قام بها قطاع النفط في السلطنة لتوفير سبل الراحة والأمن والصحة للعاملين.

واضاف ان توفير سبل الراحة يعد عنصرا مهما للصحة والأمن مشيرا الى عدد من المشروعات الخاصة بعناصر السلامة والامن والصحة توافرها في العمل.

من جهته قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني في كلمته بالمؤتمر ان العالم أصبح اليوم أكثر ارتباطا وسط متغيرات متسارعة وضعف أسعار النفط.

ولفت العدساني الى نمو احتياجات العالم من الطاقة النظيفة من اجل تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة مؤكدا التزام دولة الكويت بتعزيز دورها في أمن الطاقة النظيفة مع التركيز على الصحة والسلامة وتأمين بيئة نظيفة للجميع.

وأشار الى أن رسالة المؤسسة تؤكد التزامها بمسؤولية تحقيق السلامة وبيئة آمنة تشمل الموظفين والمقاولين والمزودين والمجتمع والعملاء والمنشآة والأنشطة والعمليات باختلافها والبيئة.

وأفاد بان المؤسسة وشركاتها التابعة تحرص على الانفاق على المشاريع التي تضمن بيئة آمنة وسلامة للعمليات باعتبار ذلك اولوية مشيرا الى انها تقوم بتنظيم ورش عمل متنوعة مع شركائها في مجال المحافظة السلامة والصحة.

وذكر أن التوجيهات الاستراتيجية للمؤسسة ترتكز على جوانب المحافظة والصحة والبيئة وسلامة العمليات من خلال الاستفادة من الشروط في الصناعة التي يمكن تبنيها لتحسين إجراءات السلامة في القطاع النفطي.

وبين أن من التحديات التي تواجه القطاع النفطي استمرار حرق الغاز في عمليات الاستكشاف والإنتاج والتكرير داخل وخارج الكويت.

ولفت الى أن شركة نفط الكويت نجحت في خفض حرق الغاز الى اقل من 1 في المئة في عام 2015 اضافة الى نجاح شركة البترول الوطنية الكويتية بالتخفيف من الحرق من خلال وحدة معالجة استرجاع الغازات المنبعثة في مصفاة ميناء الاحمدي علاوة على مشروع الوقود البيئي النظيف الذي يضمن توفير وقود صديق للبيئة.

واضاف ان مشروع بناء مصفاة الزور يسير وفق الخطط الموضوعة ويسهم في المحافظة على البيئة مضيفا ان مشاريع القطاع المستقبلية تستهدف خفض الانبعاثات والتقليل من حرق الغاز للمحافظة على سلامة وصحة الانسان والبيئة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

وقال العدساني إن من المشاريع التي تعتزم المؤسسة القيام بها بناء محطات تزويد الوقود تعمل بالطاقة الشمسية مشيرا الى انه تم انشاء محطتين وهناك المزيد خلال السنوات المقبلة.

ولفت الى مشروع واحة الصبيحية الذي يعتبر أحد اهم مشاريع المحافظة على البيئة من خلال انشاء المحميات الطبيعية في محيط منطقة عمليات حقل برقان في الكويت.

بدوره قال الامين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) عباس النقي في كلمته ان الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط والغاز تتبوأ مكانة متميزة ومرموقة على خريطة البترول العالمية.

واوضح النقي ان تلك الدول تستحوذ على الجزء الأكبر من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز والتي بلغت في نهاية عام 2016 حوالي 56 في المئة و7ر27 في المئة على التوالي.

وبين أن ذلك يتطلب بذل جهود كبيرة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط لمواجهة التحديات المتعلقة بتطبيق المعايير البيئية الدولية في جميع المراحل التي تمر بها الصناعة النفطية.

واشار الى ان لاستخدام تقنية اصطياد وتخزين غاز ثاني اكسيد الكربون في العديد من الدول العربية دورا كبيرا في مواجهة آثار التغيرات المناخية.

ولفت الى ان المنظمة قامت بالتعاون مع وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودية بتنظيم فعالية حول خلق القيمة المضافة من انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون بهدف استثمار تقنية (سي سي أس) في الصناعات الهيدروكربونية.

وشدد على أن الدول الأعضاء في اوابك تؤكد التزاماتها الدولية حيث قامت بالتوقيع على اتفاقية باريس وهي الآن بصدد إجراءات المصادقة عليها.

وأكد ضرورة زيادة الاستثمار في البحث والتطوير للحد من الآثار البيئية «وهو مطلب أساسي لتحقيق الأهداف المتعلقة بالبيئة التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر باريس».

عصام المرزوق

- الرمحي: توفير سبل الراحة يعد عنصراً مهماً للصحة والأمن
- العدساني: العالم أصبح اليوم أكثر ارتباطاً وسط متغيرات متسارعة وضعف أسعار النفط
- النقي: الدول الأعضاء في «أوابك» تؤكد التزاماتها الدولية حيث قامت بالتوقيع على اتفاقية باريس

خلال المؤتمر المهني الخامس للمحاسبة والمراجعة

الروضان: «الاستشارات المحاسبية» يجب أن تساير أحدث التطورات في العالم

- اقتصاديون كويتيون يؤكدون أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات مع خطة التنمية
- البسام: يتوجب التحرر من الطرق التقليدية في اعداد القوائم المالية

خالد الروضان أثناء المؤتمر المهني الخامس للمحاسبة والمراجعة

دعا وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة الكويتي خالد الروضان إلى ضرورة مواكبة التطورات التشريعية على مهنة المحاسبة والمراجعة في الكويت في ظل التغيرات التي فرضت على المهنة حول العالم.

وقال الروضان خلال كلمته الافتتاحية في المؤتمر المهني الخامس للمحاسبة والمراجعة (نحو مهنة فاعلة) ان الازمات المالية العالمية ادت إلى مراجعة شاملة للمهام الملقاة على عاتق مهنة المحاسبة والمراجعة في مجال التصنيف الائتماني وتحليل المخاطر وتقييم الاصول.

واضاف ان تلك التطورات التشريعية شملت جانبين الاول يتمثل في ايجاد مؤسسات وجهات رقابية على اسس تشريعية صلبة وادوات رقابية فعالة وهو ما اضاف ابعادا جديدة تهدف الى تعزيز مستويات الافصاح والشفافية وتشديد الرقابة والاشراف على الاجراءات المالية وتطبيق معايير حوكمة الشركات.

وذكر ان الجانب الثاني يتمثل في صدور قانون الشركات الجديد والذي جاء استجابة لضرورات التعديل الذي تفرضه متغيرات العصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

واكد الروضان تحقيق الرغبة السامية لصاحب السمو أمير البلاد لتحويل دولة الكويت مركزا ماليا وتجاريا في المنطقة وتعزيز المكانة التنافسية للبلاد والذي يتطلب بنية تحتية تشريعية وتنظيمية قوية قادرة على مواكبة التغيرات والتطورات في العالم الخارجي ودعم النمو الاقتصادي في البلاد.

وشدد على ضرورة توفير مجموعة متنوعة من الخدمات المساندة في البلاد وفي مقدمتها الاستشارات المحاسبية والقانونية وخدمات التدقيق والمحاسبة التي يجب ان تساير احدث التطورات في العالم لتصبح الكويت دولة رائدة في هذا المجال.

ودعا إلى اهمية تحويل الاقتصاد الكويتي من اقتصاد يعتمد على النفط بشكل رئيسي الى اقتصاد تتنوع فيه مصادر الدخل بهدف توفير بيئة اقتصادية راسخة تستغل فيها كافة الطاقات لتحقيق الرخاء للمواطنين وتسهم في تنمية الكويت على اسس مستدامة وصحيحة.

فيما اكد اقتصاديون كويتيون ان المسؤولية الاجتماعية للشركات باتت تحظى باهمية كبيرة مع انطلاق خطة التنمية في الكويت وتوقيع عقود كبيرة في مجال البنى التحتية.

وشدد الاقتصاديون الذين يمثلون القطاع الخاص في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ، على ضرورة ان تشتمل المسؤولية الاجتماعية للشركات على التعليم وتطوير الشباب وحماية البيئة وغيرها.

واشاروا الى ضرورة العمل على تحقيق الدور المجتمعي لتلك الشركات والمؤسسات على ارض الواقع انطلاقا من مسؤولياتها في هذا الميدان.

وقال الرئيس التنفيذي في شركة المركز المالي الكويتي مناف الهاجري ان المسؤولية الاجتماعية للشركات يجب ان تحرص على دعم انشطة منظمات المجتمع المدني والجمعيات المهنية للمساهمة في رفع المستوى المهني والعلمي والثقافي في المجتمع الكويتي.

واضاف انه يتوجب على الشركات ان تتبنى استراتيجية متكاملة للمسؤولية الاجتماعية والاقتصادية موضحا ان استراتيجية شركته ترتكز على ثلاثة محاور اساسية هي بناء القدرات البشرية ومواءمة بيئة الاعمال في الكويت مع افضل معايير الحوكمة المؤسسية واخيرا تفعيل مبادئ الحوكمة الرشيدة في بيئة الأعمال.

من جانبه قال الامين العام لاتحاد مصارف الكويت الدكتور حمد الحساوي ان التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة له دور بالغ الاهمية لتحقيق التنميةالاقتصادية لاسيما تلك المؤسسات المعنية بالمجالات المتعلقة بالقطاع المالي والاقتصادي.

واضاف ان المساهمة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية في مختلف الانشطة الخيرية والثقافية والعلمية اصبح سمة اساسية لعمل اتحاد المصارف موضحا ان قيام الاتحاد بدوره تجاه المسؤولية الاجتماعية يسهم في سد احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية.

بدوره قال الرئيس التنفيذي في شركة الاتصالات الكويتية (فيفا) المهندس سلمان البدران ان استراتيجية المسؤولية الاجتماعية ل(فيفا) تتمحور حول قطاع التعليم وتطوير الشباب وحماية البيئة وتشجيع رواد الأعمال فضلا عن تعزيز الصلة بالمجتمع.

واضاف انه على الشركات ان لا تكون مزودة للخدمات والبضائع فقط بل يجب ان تكون اكثر استيعابا للقضايا المجتمع واسرع تجاوبا مع هذه القضايا مبينا ان اي نفع يعود على المجتمع الذي تعمل فيه الشركة ينعكس ايجابا على الشركة ذاتها.

من جهتها قالت وكيل وزارة الدولة لشؤون الشباب الشيخة زين صباح الناصر الصباح ان المسؤولية الاجتماعية للوزارة ترتكز بصورة رئيسية على تعزيز روح الابداع والابتكار لدى الشباب الكويتي وتنمية مواهبهم واستغلال اوقات فراغهم.

وأكدت الزين ان الوزارة تبنت مئات المبادرات والمشاريع الشبابية واسهمت في الترويج للتطوع الشبابي وتعزيز حس المواطنة بين الشباب فضلا عن العمل على إيجاد مجتمعات ومجموعات شبابية متخصصة وكوادر وطنية شبابية في مجالات عديدة.

وفي الجلسة الثانية للمؤتمر التي ترأسها نائب محافظ بنك الكويت المركزي يوسف جاسم العبيد تطرق المتحدثون الى دور المؤسسات الرقابية في المحافظة على اقتصاديات الدول اذ عرض الدكتور ابراهيم الراشد بحثا بعنوان المضمون الاجتماعي لقائمة القيمة المضافة في دولة الكويت.

فيما ترأس الجلسة الثالثة والاخيرة من اعمال المؤتمر في يومه الاول رئيس جهاز المراقبين الماليين عبدالعزيز الدخيل اذ شهدت تقديم عروض مرئية من اكاديميين عن اليات تطوير النظام المحاسبي ودوره في تحسين الاداء فضلا عن استعراض معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في تطويرالتقارير المالية الحكومية بالكويت.

ويتناول المؤتمر المهني الخامس للمحاسبة والمراجعة الذي تنظمه جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على مدار يومين تعزيز المسؤولية الاجتماعية والاستدامة ودور المؤسسات الرقابية في المحافظة على اقتصادات الدول والمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية واثرها على القرارات الاستثمارية بمشاركة مجموعة من المختصين العرب.

من جانبه دعا رئيس قسم المحاسبة في كلية العلوم الادارية بجامعة الكويت الدكتور صادق البسام ، المحاسبين الى التحرر من الطرق التقليدية في اعداد القوائم المالية مؤكدا ان قدراتهم تؤدي دورا مهما في جعل نشاطات الاستدامة تعمل بشكل اكثر فعالية.

وقال البسام ان الازمات المالية التي واجهت اقتصاديات العالم جعلت مهنة المحاسبة اكثر اصرارا وتصميما على العمل بفعالية وكفاءة افضل لتحمل مسؤولياتها في حماية المساهمين واسواق رأس المال.

وذكر ان الاهتمام العالمي بالاستدامة يتزايد بوتيرة تصاعدية مبينا ان مهنة المحاسبة التي تدعم نشاطات الاستدامة توفر فرصا كبيرة للمهنيين سواء الذين يعملون في الوحدات الاقتصادية او في مهنة المراجعة.

واضاف ان تطبيق واستخدام المعايير المحاسبة الدولية في البلاد منذ اكثر من ربع قرن خلق نقلة نوعية في مهنة المحاسبة من حيث نوعية المعلومات المالية التي تصدرها الوحدات الاقتصادية إذ انها اصبحت اكثر صلة بقرارات المستثمرين والمقرضين.

وقال انه بعد الانخفاض الحاد في اسعار النفط وانعكاسه على ميزانية الدولة اصبحت الموارد المالية المتوفرة للاقتصاد محدودة ما يتطلب استخدامها بفعالية اكبر.

واوضح ان استخدام الموارد المالية المتوفرة بكفاءة سيحدد مدى نجاح الوحدات الاقتصادية والاقتصاد بشكل عام الامر الذي من شانه ان يلقي على مهنة المحاسبة اعباء ضخمة لقياس اداء الوحدات الاقتصادية بدقة اكبر وبعدالة وعلى اساس زمني معقول.

وافاد البسام بان المعايير المحاسبية الدولية ساهمت في عملية التوزيع السليم للموارد المالية الاقتصادية الذي يعتبر جوهريا لصحة الاقتصاد موضحا ان اي توزيع سيىء للموارد المالية المحدودة في الاقتصاد بناء على معلومات غير موثوقة وغير مناسبة سينعكس على عمل اسواق رأس غير المال سلبا.

وبين ان مسؤولية مهنة المحاسبة هو التاكد من صحة المعلومات المالية التي تصدرها الوحدات الاقتصادية لمتخذي القرار وحماية وتعزيز استثمارات مقدمي رؤوس الاموال.

ولفت الى ان البيئة التي يعمل فيها المحاسبون تحتم عليهم ان يكونوا محايدين في عملهم بين اصحاب المصالح المتعارضة عن طريق العمل باستقلالية تامة وعدم المحاباة بغية خلق جو من الثقة في مهنة المحاسبة عن طريق اتباع العدالة والحيادية.

ويتناول المؤتمر المهني الخامس للمحاسبة والمراجعة الذي تنظمه جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على مدار يومين تعزيز المسؤولية الاجتماعية والاستدامة ودور المؤسسات الرقابية في المحافظة على اقتصادات الدول والمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية واثرها على القرارات الاستثمارية بمشاركة مختصين من الوطن العربي.

انسحاب الشركات المتكرر «ظاهرة» تتطلب البحث عن أسبابها

أسهم مجموعة «الاستثمارات الوطنية» تدفع مؤشرات البورصة للارتفاع

قال اقتصاديون كويتيون إن ظاهرة انسحاب بعض الشركات من بورصة الكويت تتطلب من الجهات المعنية (هيئة الاسواق والبورصة ووزارة التجارة) ضرورة البحث عن اسبابها الحقيقية ووضع حلول جذرية لها.

وقال الاقتصاديون إن بعض الأسباب تكمن في ان إدارات تلك الشركات ترى انعدام الجدوى الاستثمارية من استمرار الادراج في حين تتعلل اخرى بكلفة الاشتراطات المتعلقة بتطبيق (الحوكمة) والرسوم السنوية.

وأكد رئيس مجلس الإدارة في شركة (الصناعات الكويتية) محمد النقي ضرورة اجتماع إدارة البورصة مع الشركات المنسحبة او التي تنوي الانسحاب للبحث في اعادة النظر ببعض قرارات الادراج والوصول إلى صيغة توافقية حتى لا يؤثر ذلك على شركات أخرى قد تمضي قدما في هذا الاتجاه.

وأضاف النقي ان سمعة بورصة الكويت مهمة للاقتصاد الوطني ما يتطلب الوقوف على القرارات المفروضة على الشركات المدرجة لمعرفة ما اذا كان مبالغا فيها أو بها تعسف واذا كانت سليمة ومواتية فعلى الشركات الالتزام بها موضحا ان المتداول هو المتضرر الأول.

من جهته رأى عضو مجلس الإدارة في شركة (صروح) الاستثمارية سليمان الوقيان ان الشركات التي تضطر الى الانسحاب من البورصة قد تعاني من بعض العثرات المالية أو الخسائر ولا تستطيع الوفاء ببعض متطلبات عملية الادراج.

وأضاف الوقيان ان بعض كبار الملاك يرون في الانسحاب من البورصة فرصة لتخطي مشاكل التكاليف السنوية التي قد تصل إلى (250 الف دينار سنويا في الوقت الذي لا تشهد مردودا في السوق الرسمي وتعاني من الخسائر.

من جانبه قال عضو مجلس الادارة في (بنك الكويت الدولي) الدكتور حمير الجمعة إن كل شركة لها ظروفها الخاصة موضحا ان خطوة الانسحاب البورصة تعود بالدرجة الأولى لقرار المساهمين لاسيما ان الأعباء المالية وتداول السهم بأقل من قيمته الأسمية لن يفيد بقاءها في السوق.

وأضاف الجمعة ان الظاهرة التي تستمر منذ العام الماضي تشكل قلقا لمن يريد الاستثمار في البورصة لا سيما غير الكويتيين مشيراً إلى أن هذه القضية موجودة في معظم أسواق المال بالمنطقة.

يذكر أن بورصة الكويت تشهد منذ العام الماضي انسحاب بعض الشركات في مختلف قطاعات السوق متعللة بتسجيلها الكثير من الخسائر وتكلفة الاشتراطات المتعلقة بتطبيق (الحوكمة) والرسوم السنوية.

وفيما يتعلق بمجريات الجلسة أمس الأربعاء فكان النشاط كبيرا على كثير من الأسهم وأبرزها المنضوية تحت أسهم مجموعة (الاستثمارات الوطنية) لاسيما بعد اتمام الاستحواذ على الشركة الكويتية للاغذية (امريكانا) ما قاد الحركة لتسجيل تداولات استثنائية تاريخية.

وكان لافتا على مدار ساعات الجلسة اشتداد العمليات المضاربية من جانب كبار المضاربين لجني الأرباح الأمر الذي اوجد حالة من التذبذب رغم الارتفاع الذي اغلقت عليه المؤشرات الرئيسية الثلاثة.

وبدا من متوال الاداء العام لمسار الجلسة القفزة الكبيرة للمؤشر السعري الذي تاهز مستوى 6800 نقطة وصل اليه قبل الاغلاق بنحو 30 دقيقة بفضل التعاملات اللافتة على الأسهم التشغيلية الكبيرة المكونة لمؤشر أسهم (كويت 15) ومن ضمنها (زين) و(بيتك) و(وربة) و باقي الأسهم المصرفية.

وانشغل المتعاملون ببعض إفصاحات الشركات ومنها افصاح شركة (المباني) عن مشروع (أفنيوز البحرين) وافصاح بيع أوراق مالية لعدد من الشركات لصالح إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

ومع الارتفاع الذي طاول العديد من الأسهم جاءت شركات (كويت ت) و(ايفا) و(ورقية) و(امتيازات) و(الاثمار) في قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا في حين استحوذت اسهم (الاثمار) و(ابيار) و(أعيان) و(المستثمرون) على قائمة الشركات الأكثر تداولا.

واستهدفت الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح العديد من الشركات في مقدمتها (عقار) و(اولى تكافل) و(حيات كوم) و(مواشي) و(تمدين ع) في حين شهدت الجلسة ارتفاع اسهم 78 شركة وانخفاض أسهم 31 شركة من إجمالي 147 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 2ر61 مليون سهم بقيمة نقدية بلغت 7ر26 مليون دينار كويتي تمت عبر 1551 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 6ر974 نقطة.

وافقل المؤشر السعري مرتفعا 44ر63 نقطة ليبلغ مستوى 8ر6814 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 3ر71 مليون دينار من خلال 2ر736 مليون سهم تمت عبر 12223 صفقة نقدية.